Ahmed Safaa Souda Thamer AL-SAEED ¹

**A STUDY OF POLITICAL RELATIONS BETWEEN QATAR AND
BAHRAIN BETWEEN THE YEARS (2017-2020)**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.33>

Research Article

Received:
28/09/2021
Accepted:
20/10/2021
Published:
01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The study was interested in identifying the nature of the various relations between Qatar and Bahrain during the period 2017-2020, taking into account their roots, by studying the events and political variables in these relations at regular intervals from the point of view of many academic, news and media writings. The research adopted the inductive research method, which focused on referring to what was written on this topic from contemporary books, research and published articles, and showing the extent of their consistency or conflict in order to derive the results and present the topic correctly. We also used the historical method, not primarily. The study reached a number of results, the most important of which was that the relations were and still are tense, affected by the policy of the concerned foreign countries and their international alliances with Turkey, Iran and the United States of America, and the changes in the political conditions of the region with a difference in foreign trends and the diplomatic tool in the face of these changes, especially the Qatari side, which I adopted soft power as a diplomatic tool in dealing with the crisis with Bahrain and its allies in exchange for the blockade, which was considered a means of pressure that had negative effects on humanity and the citizens of the two countries. And the International Court of Justice to look into the nature of cases and political differences, as well as the role of the media in bringing views or their dimensions and in alleviating the severity or escalation of the crisis.

Key words: Borders, Arab Spring, protests, interventions, relations, Qatar and Bahrain, Gulf crisis .

¹ Researcher, Arabian Gulf Academy for Maritime Studies, Iraq, assassincreed1189@gmail.com,
<https://orcid.org/0000-0001-9682-2620>

دراسة في العلاقات السياسية بين قطر والبحرين بين عامي (2017 – 2020)

أحمد صفاء سوده ثامر السعيد²

الملخص

اهتمت الدراسة بالتعرف على طبيعة العلاقات المختلفة بين قطر والبحرين خلال المدة 2017-2020 مع الأخذ بنظر الاعتبار جذورها، وذلك من خلال دراسة الأحداث والمتغيرات السياسية في هذه العلاقات وبمعد منتظمة من وجهة نظر الكتابات الأكاديمية والأخبارية والاعلامية. اعتقد البحث منهج البحث الاستقرائي الذي ركز على الرجوع لما كتب في هذا الموضوع من الكتب المعاصرة والأبحاث والمقالات المنشورة وأظهر مدى أنسجامها أو تعارضها لاستنباط النتائج وعرض الموضوع عرضاً صحيحاً. كما استعنا بالمنهج التاريخي ليس بصفة أساسية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها، أن العلاقات كانت ولا زالت متوترة متأثرة بسياسة الدول الخارجية المعنية وتحالفاتها الدولية مع تركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، والتغيرات في الظروف السياسية للمنطقة مع اختلاف في التوجهات الخارجية والأداة الدبلوماسية في مواجهة هذه المتغيرات وخاصة الجانب القطري الذي اعتقد القوة الناعمة كأداة دبلوماسية في التعامل مع الأزمة مع البحرين وحلفائها مقابل الحصار الذي اعتبر وسيلة للضغط كانت لها أثارها السلبية على المنطقة ومواطني البلدين، كما لوحظ أخذ البلدين بالوساطات الدولية مما يدل على حرص البلدين على عدم التصعيد وتجنب الصدامات العسكرية من خلال الرجوع دائماً إلى هيئة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية للنظر في طبيعة القضايا والخلافات السياسية. فضلاً عن دور وسائل الاعلام في تقريب وجهات النظر أو أبعادها وفي تخفيف حدة الأزمة أو تصعيدها.

الكلمات المفتاحية: الحدودية، الربيع العربي، الاحتجاجات، التدخلات، العلاقات، قطر والبحرين، الأزمة الخليجية.

المقدمة:

تشوب العلاقات بين قطر والبحرين العديد من التوترات في ظل وجود خلافات تاريخية سابقة تثير الجدل وتطفو على السطح بين مدة وأخرى مما جعلها في مشهد يستلزم التفكير وإعادة التركيب وفي بعض الأحيان تعد معضلة تحتاج إلى حل جذري، وعليه يجب وضع استراتيجية مناسبة لتحقيق انفراج في العلاقات بين الطرفين رغم كل المحاولات الدبلوماسية التي خلت تلك المدة وما قبلها لأنها الخلافات بينهم. ولا يمكن وصف الخلافات بين قطر والبحرين بالحديثة، ولكن ساد اعتقاد لدى البعض أن كل ذلك التاريخ أصبح وراء الجميع، وتم تجاوزه بسبب المستجدات التي أحدثها قيام الدولة الحديثة، وهو توصيف غير دقيق بدليل تجدد أزمة بحدة أشد. ولذا سأبدأ بعدد من التمهيدات التي نراها ضرورية، الأول عن الخلاف الحدودي بينهم وأهميته في توجيه سياسة البلدين، والثاني عن السياسة الخارجية لقطر وأثرها على العلاقات الثنائية قبل وبعد أحداث (الربيع العربي)، وصولاً إلى التطرق لما سميت أعلامياً (الأزمة الخليجية والحصار على قطر) ومن ثم مناقشة الأحداث التي جرت بعد عام 2017 حتى عام 2020.

²باحث، أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية، العراق، assassincreed1189@gmail.com

أولاً: مشكلة الدراسة:

وتأسيساً على ما سبق فإن أشكالية هذه الدراسة تتمحور حول المدى الذي تمكنت فيه قطر والبحرين من توظيف قواها في إعادة ضبط سياستها الخارجية للحيلولة دون اتساع رقعة الخلافات وبما يتماشى مع حالة الاستقرار التي تعرفها المنطقة العربية بعد عام 2017.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقات بين البلدين بين عامي (2017-2020) ومدى تأثيرها بالالزامات في منطقة الخليج العربي سلباً أو إيجاباً، مع تقديم لمحة عامة عن الخلافات التاريخية قبل المدة المطروحة للدراسة والديناميكيات التي أدت إلى الخلافات والتوترات بينهم على أمل توضيح أسبابها وحيثياتها. والبحث في سلوك الدولتين كقوتين خليجيتين تجاه قضية محلية وأقليمية عدت مهمة إلا وهي الأزمة الخليجية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الانقسام الخليجي بين القوى الداعمة للتغير في المنطقة بعد 2011 وعلى رأسها قطر والقوى الداعمة للوضع الراهن انذاك مثل البحرين والسعودية وتأثير ذلك على مسار العلاقات بينهم. ومدى استجابة هاتين الدولتين للسيناريوهات لحل الأزمة كونهم يمثلون أطراف رئيسة فيها.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ضرورة وحيوية الموضوع الذي تتناوله، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال معرفة إن الاختلافات والصراع بين هاتين الدولتين صراع تاريخي ولذا أي متغيرات في الظروف السياسية تؤدي إلى تزايد قلق وخوف الدول الخليجية من انعكاسات تلك المتغيرات على أمنها واستقرارها وتداعياتها على النظم السياسية العربية، خاصة مع اختلاف التوجهات الخارجية والأداة الدبلوماسية في مواجهة الانظمة الاستبدادية بعد انطلاق ثورات (الربيع العربي) الذي أنتج سياسات مختلفة في المنطقة وفي التعامل مع قوى الوضع الراهن، وتزايد الاطماع الخارجية والتدخلات الدولية وأستغلال الانقسامات نتيجة لأهمية موقع الخليج العربي بالنسبة للعالم.

رابعاً: منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها فقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يعبر عن دراسة الحالة ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، وجمع المعلومات المتعلقة بها من أجل التحليل والربط والتفسير للوصول إلى أستنتاجات مهمة، وقد اعتقدنا في هذا المجال على ما هو موجود بالكتب والبحوث العلمية المتخصصة، وكذلك فحص كثير من المواقع الإلكترونية ذات الصلة والمهتمة بتتبع الخلافات ومسار العلاقات القطرية البحرينية، كما أستعنا بالمنهج التاريخي فهو ضروري لتتبع تطور الأحداث عبر الأزمنة والعصور لقراءة مستقبلها.

لمحة تاريخية عن مشكلة الحدود القطرية البحرينية:

قضايا الحدود لا يفقدها الزمن أهميتها ورغم أنها عامل مؤثر في توجيه سياسات الدول فصفو العلاقات والتنمية الاقتصادية والتعاون المشترك بين الدول والسلام والأمن الدوليين هو رهن الخلافات الحدودية. تعد مشكلة الحدود القطرية البحرينية من أبرز أسباب الخلافات وتوتر العلاقات الدائمة بينهم، ومن أهم قضايا الحدود في منطقة الخليج العربي والتي تأثرت بقرارات بريطانيا خلال الأعوام 1939 و 1944 حول عائدة مجموعة جزر حوار ومنطقة الزبارة وترسيم الحدود البحرية بينهما عام 1947، والذي تم بموجبها تحديد عائدة الجزر في المنطقة البحرية بين البلدين مما أدى إلى اعتراضات كلا الدولتين لتظهر منذ ذلك الادعاءات الحدودية من قبل الجانبين (شهاب، 2009، صفحة 101).

شهد منتصف الستينيات من القرن العشرين المحاولة الاولى لعرض الخلاف الحدودي امام التحكيم الدولي حول جزر حوار وقطعة جرادة وفشت الديبل وكانت قطر صاحبة المبادرة الاولى ودعت بريطانيا إلى مساندتها لكن البحرين رفضت ذلك وأصرّت على تأكيد سيادتها لجزر حوار. وفي عام 1965 منحت البحرين American company Continental امتياز التنقيب عن النفط في جزر حوار الأمر الذي دعا إلى اعتراض قطر أعمال الشركة وتقديم الاحتجاج إلى بريطانيا مدعية تبعيةها إلى قطر. وعرضت الأخيرة على البحرين أنشاء جزيرة في المياه الإقليمية بدلا عن حوار ومقترحات لأبرام اتفاقيات تعاون اقتصادية بينهم لكن البحرين كانت ترفض. كما قدمت البحرين مشروعا لترسيم الحدود البحرية مع قطر، لكنها الأخيرة أشرت على اعتراف البحرين بسيادتها على جزر حوار (شهاب، 2009، صفحة 101).

ومع بروز قطر والبحرين عام 1971 كدول مستقلة وظهور النفط كعامل اقتصادي أسهم في تأجيج الخلاف الحدودي بين البلدين والذي تطور عام 1986 إلى مواجهة عسكرية تم احتوائها من خلال جهود الوساطة العربية، إلا ان هذه الجهود لم تفلح في حل النزاع الحدودي الذي عرقل التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدين (شهاب، 2009، الصفحات 101-102). ففي أوائل تسعينيات القرن الماضي، وبينما كان قادة الخليج منشغلين بحل أزمة احتلال العراق للكويت أستغل حمد بن خليفة أمير قطر السابق (ولي العهد آنذاك) عقد القمة الخليجية في الدوحة في كانون الاول 1990، وطرح موضوع جزر حوار الواقعة تحت السيادة البحرينية والتي كان يسعى لضمها لقطر، ورفضت البحرين هذا الطرح على اعتبار إن القرب الجغرافي لا يبرر خضوعها لسيادة أقرب بلد، كما تطالب هي الأخرى بضم منطقة الزبارة القطرية إليها وفقا لما تم تخطيطه وأعداده من طرف بريطانيا خلال مدة تواجدها بالمنطقة آنذاك. نتيجة لذلك قام حمد بن خليفة وتحدث عن رفضه التصويت على موضوع تحرير الكويت حتى يتم النظر في جزر حوار، وسحب المايك من والده خليفة بن حمد ال ثاني وقال نحن رؤساء القمة، ولن تتم مناقشة موضوع غزو الكويت إلا إذا حسمنا قضية حوار وأقرت البحرين بأنها لنا، وهو الامر الذي اثار موجه عاصفة من الانتقادات لتجاوزه وخروجه عن الاجماع الخليجي. وبالمقابل قامت قطر في 8 تموز 1991 بتقديم شكوى ضد حكومة البحرين في محكمة العدل الدولية مطالبة بأقامة إجراءات قانونية ضدها لكن البحرين أصرّت بدعم خليجي على رفض عرض قطر الخلاف أمام محكمة العدل الدولية، مما أدى إلى جملة من التدايعات الإقليمية والدولية أبرزها الاصطفاف الخليجي ضد قطر وتبنيها سياسات تخالف سياسة المنظومة الخليجية آنذاك (محمد، 2019). وأستمر الخلاف والتأزم الحدودي بينهم لتؤول بعد ذلك عام 2001 إلى الجهاز القضائي الرئيس التابع للأمم المتحدة المتمثل بمحكمة العدل الدولية في لاهاي لتصل في 16 آذار إلى نهايتها حيث صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي وضع حدا للخلاف القطري البحريني، إذ منح البحرين السيادة على جزر حوار وجزيرة قطعة جرادة، بينما حصلت قطر على السيادة على جزر جنان وحاداد جنان والزبارة و فشت الديبل، وفيما يتعلق بمرور السفن التجارية فقد حكمت المحكمة بأن يكون للسفن التجارية القطرية حق المرور السلمي في المياه الإقليمية للبحرين الواقعة بين جزر حوار والبر البحريني (البركان، 2021، صفحة 514)، وقد رحّبت المنامة والدوحة بقرار المحكمة الذي أنهى نزاعا حدوديا استمر عدة عقود بين بينهما، وهو ما يعني غلق الملف القضائي للنزاع نهائيا نظرا للزامية قرار محكمة العدل الدولية وعدم إمكانية استئنافه أو الإعتراض عليه (شهاب، 2009، صفحة 102).

سياسة قطر الخارجية وأثرها في العلاقات القطرية البحرينية:

برزت قطر خلال العشرين سنة الأخيرة كظاهرة فريدة بالنسبة لدارسي السياسة الخارجية، ويتضح ذلك بمعطيات سياستها الخارجية التي امتازت بكثافة نشاطها على المستوى الاقليمي والدولي، اذ عملت على التحرر من قيود الدولة الصغيرة نحو السعي لتحقيق الاستقلالية وأقحام نفسها في ملفات المنطقة الساخنة، وتوظيف مقومات القوة الناعمة التي نجحت فيها على المستوى الدولي إلى درجة أعتماد القوى الكبرى عليها، وتنشيط الدور الدبلوماسي والاعتماد على مواردها لدعم سياستها الخارجية. وبعد ان كانت قطر تتبنى الحياد وتسعى للوساطة لاكتساب السمعة الدولية القت بكل امكانياتها للدفاع عن مصالحها والتأثير في الصراعات، وجاء ذلك بعد موجه الصراعات التي عرفتها المنطقة ونقص هذا اندلاع حركات التغيير في العالم العربي التي اطلق عليها البعض (ثورات الربيع العربي) ممل شكل علامة فارقة في توجه سياسة قطر الخارجية نحو الانخراط في الازمات (البركان، 2021، صفحة 514).

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995 ديناميكية غير مسبوقة على المستوى الاقليمي وحتى على المستوى الدولي ومرت بانعطافة تاريخية بعد وصول حمد بن خليفة ال ثاني للسلطة في 27 حزيران 1995، مما أثار حفيظة الدول الخليجية التي بدات تتوتر معها العلاقات على نحو متصاعد، لان سياسة خليفة بن حمد (الوالد) الذي حكم بين 1972-1995 تميل نحو المحافظة على الرغم من بعض الخصومات مع بعض جيرانه وخاصة البحرين على جزر حوار، ولم تكن له طموحات للمنافسة في توجيه قرار دول مجلس التعاون الخليجي او الجامعة العربية أو حتى قرارات فردية على صعيد توجهات سياسة قطر الخارجية تجاه قضايا المنطقة (قناة العربية، 2017). وبمجرد وصول حمد بن خليفة بدأت السياسة الخارجية القطرية تميل نحو الاستقلالية داخل البيت الخليجي وفرض نفسها على الساحة الاقليمية من خلال تبني سياسة خارجية أكثر جرأة في كثير من الازمات والأحداث التي عرفتها المنطقة، وقد رافق فترة حكم الشيخ حمد بن خليفة أشكال مختلفة من التوتر، ففي 2007 فرض الشيخ حمد على نظرائه الخليجيين في القمة الخليجية ضيفاً صعباً هو محمود أحمددي نجاد الرئيس الايراني السابق (2005-2013). وفي السياق نفسه استطاعت قطر تجاوز عقدة الدولة الصغيرة من خلال اعادة بناء تحالفاتها الخارجية لدرء الاخطار، فتوجهت نحو بناء تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية باستضافتها لأكبر القواعد الجوية للقوات الأمريكية في الشرق الاوسط قاعدتي (العديد والسيلية) (قناة العربية، 2017). كما كشفت بعض معالم سياسة قطر الخارجية مكاملة هاتفية تتضمن تصريحات مسربة قديمة لأمير قطر السابق حمد بن خليفة ال ثاني، ورئيس وزرائه آنذاك حمد بن جاسم ال ثاني، حيث شدد أمير قطر السابق في تصريحاته القديمة، التي أعيد نشرها بعد تصريحات الأمير الجديدة المهددة كما يراها الخليج لأمن المنطقة، شدد على دعم بلاده لكل الحركات المعارضة وعلاقاتها بها وقال (جميع المعارضة لنا علاقة معها، وإحنا أكثر دولة سببت إزعاجاً للسعودية). وتنفيذاً لذلك اعتقد الشيخ حمد على جماعات يزعم أنها (أرهابية) في مناوئة أنظمة الحكم العربية، وتدير المؤامرات، وزعم أنه لعب دوراً رئيسياً بعد ذلك في مشروعات التغيير والاطاحة بأنظمة الحكم العربية في عام 2011 (قناة العربية، 2017). وإمام هشاشة مقومات القوة العسكرية لقطر سعى أميرها الطامح نحو توظيف مصادر قوى غير تقليدية سميت بالقوة الناعمة في السياسة الخارجية. واستثمرت قطر منذ ذلك الوقت في احد أبرز القوى الناعمة لتنشيط سياستها الخارجية ممثلة بالماكنة الاعلامية وواجهتها شبكة قنوات الجزيرة التي لعبت دوراً محورياً في تنفيذ استراتيجية قطر لدرجة أن بعض المحللين يصفونها بأنها الدولة القناة أو قناة تمتلك دولة، وليس العكس، حيث وظفتها الأسرة القطرية الحاكمة كأبرز مصادر قوتها الناعمة وورقة ضغط إقليمية وأداة مساومة مؤثرة في علاقاتها مع قوى إقليمية مثل البحرين (ابركان، 2021، صفحة ص 518). ووفقا لهذه الإجراءات القطرية التي أظهرت شعوراً بالاستقلال من خلال سياساتها غير التقليدية فأند دول مجلس التعاون ومنها البحرين قد انتهت ومبكراً إلى خطر تلك الاستراتيجية وتأثيرها في الأمن والاستقرار الإقليمي، فكان من الممكن ان تؤدي إلى تصعيد خليجي وإعادة التوترات خاصة بين البحرين وقطر، ولكنها حسب ما يصف مراقبين اعتقدت على الصبر والتريث وطول النفس في التعامل مع الحالة القطرية، ورأت في ممارسات الأمير السابق حمد بن خليفة نوع من القلق والخوف جراء الانقلابات المتوالية في بلاده، وحرصت على طمأنته ومساندته ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، لضمان أمن واستقرار شعوب الدول الست والحفاظ على مكتسباته (مجلة درع الوطن، 2017).

العلاقات قبل (الربيع العربي):

بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية الذي انهى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وما اتبعه من ترسيم نهائي للحدود بينهما اخذت العلاقات تتحول تحولا تاريخيا، اذ شهد مسار العلاقات بينهما تطورا نوعيا تمثل بمحاولة بلورة كثير من الافكار التي تنصب في دائرة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، لان الخلاف الحدودي بينهما شكل عقبة امام عملية التنمية بجوانبها كافة وعائقا امام مشاريع الاصلاح وتأجل التطور الاقتصادي، فضلا عن استنزاق الأموال الطائلة والثروات جراء خلافهما مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والخدمية والاجتماعية في كلا البلدين (مجلة درع الوطن، 2017). وتمثل تطور العلاقات بين البلدين بتفعيل دور اللجنة العليا المشتركة البحرينية القطرية التي يرأسها وليا عهد البلدين التي أقرت خلال أجتتماعاتها مذكرات تفاهم اقتصادية متعددة منها، توقيع مذكرة تفاهم بين الدولتين بتاريخ 27 شباط 2005 بإنشاء مشروع جسر يربط الأراضي القطرية والبحرينية بطول 45 كم من غرب

قطر قرب قلعة الزيارة وصولاً إلى شرق البحرين كما وقعت البحرين وقطر في 10 حزيران 2006 اتفاقية النقل الجوي والاجواء المفتوحة بين البلدين، وقد أنشأ البلدان البنك البحريني القطري بمساهمة رجال اعمال من كلا الدولتين برأسمال قدره 100 مليون دينار بحريني. ووقع البلدان أنفاقي التعاون الدبلوماسي والقنصلي والتي تنص على قيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية للطرفين برعاية مصالح الدولة الأخرى ورعاياها في حال عدم وجود تمثيل دبلوماسي او قنصلي لها في الدولة المعتمدة وتقديم الخدمات القنصلية، كما تم الاتفاق على فتح المجالات امام الدولتين للاستثمار في البلدين من دون قيود على وفق مبدأ المعاملة بالمثل، فضلاً عن تشكيل لجنة المشاريع المشتركة بين غرفتي تجارة وصناعة قطر والبحرين وباشرت بدراسة المشاريع حيث وافقت السلطات القطرية على أملاك البحرينين 25% من أسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدوحة (شهاب، 2009، الصفحات 140-141). ونتيجة هذه التطورات التي تشهدها العلاقات عقب الخلاف الحدودي فإن مستقبلها يشير إلى أن الروابط الاقتصادية والسياسية بينهما ستشهد تقدماً نوعياً وخاصة بعد طرح مشروع إقامة قطار السكة الحديدية بينهما لنقل البضائع والمسافرين، تقدماً سيسهم المشاريع التنموية الأخرى في تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة وفاق جديدة منها، تشغيل اليد العاملة والاستفادة من الكفاءات وتوافر المشروعات الصغيرة المصاحبة للمشاريع الكبيرة، وفسح المجال امام الكوادر وخاصة الهندسية والفنية للتدريب على يد الشركات العالمية، وتحقيق انفتاح تجاري كبير بين البلدين وتعزيز الفرص الوظيفية لمواطني الدولتين. ولذا يلاحظ بان مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين قطر والبحرين يسير في ملصحة التكامل الاقتصادي، ومثلت اتفاقيات ومذكرات التفاهم، التي بدأت دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيقها مع بداية عام 2008، اساساً لتكوين سوق قطرية بحرينية مشتركة ساهمت في دعم السوق الخليجية (شهاب، 2009، صفحة 140).

الحركات الاحتجاجية في العالم العربي (الربيع العربي):

كانت دول الخليج قلقة بشأن استقرارها على المدى الطويل منذ أواخر عام 2010، عندما بدأت سلسلة من الانتفاضات الشعبية في قلب الأنظمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبينما طالب النشطاء في طليعة تلك الانتفاضات بالإصلاح السياسي والمساواة الاقتصادية، انحدر ما يسمى بـ الربيع العربي بسرعة إلى سلسلة من الصراعات المبررة على السلطة، واندلعت حروب أهلية في سوريا وليبيا، وقد ردت الأنظمة بقسوة على تلك الاحتجاجات، مما أثار صراعات قتل فيها مئات الآلاف وشرذ الملايين. فسرعان ما واجهت الأنظمة مخاطر خاصة بعد أن فر التونسي المخلوع زين العابدين بن علي (1987-2011) إلى المنفى، وحوكم نظيره المصري حسني مبارك (1981-2011) وسجن، مما أدى إلى إثارة أعصاب حكام الخليج بما في ذلك البحرين وقطر التي غطت قناتها الجزيرة انتفاضة كانون الثاني 2011 في مصر بقوة شديدة، وأنضمت بداية الامر إلى شركائها في مجلس التعاون الخليجي في معارضة الانتفاضة اللاحقة في البحرين، وشاركت في التدخل العسكري بقيادة السعودية في آذار عام 2011 لدعم النظام الملكي البحريني وقمع الاحتجاجات (شهاب، 2009، صفحة 141). ومع صعود تنظيمات الإخوان المسلمين سياسياً في أعقاب هذه الانتفاضات، رسمت قطر مساراً منفصلاً ودعمت هذه الجماعات ولقد كان رهائاً محفوفاً بالمخاطر بالنسبة لقطر، وسرعان ما أدى إلى نتائج عكسية، الامر الذي عكس اعتبارات قطر الاستراتيجية خاصة مع فوز المنتسبين للإخوان في الانتخابات في مصر وتونس، بدا أن الإخوان هم الموجه السياسية في المستقبل، ولم تشكل جماعة الإخوان أي خطر داخلي على النظام القطري، لأن الدوحة كانت قد حلت فرع الإخوان المحلي عام 1999، ولكن البحرين رأت أن ظهور جماعة الإخوان المسلمين يشكل تهديداً شديداً، وربما تسعى جماعة الإخوان إلى (إقامة دولة إسلامية عالمية) تحت سيطرتها، مما يعني الإطاحة بالحكومات الإسلامية التي لا تخضع لحكم الإخوان على المدى الطويل كما أنها تخشى من أن نجاح الإخوان في مصر وتونس وغيرهما من شأنه أن ينشط الجماعات الإخوانية السرية داخل بلدها. وتفاقت المخاوف البحرينية بشأن نوايا الإخوان، لذلك عندما رد الجيش المصري على الاحتجاجات الجماهيرية بإطاحة مرسي في شهر تموز 2013، اعتقدت البحرين ورأت أن الصراع الذي تلا ذلك ضد جماعة الإخوان من منظور وجودي، لذلك فقد دعموا شأنهم في ذلك شأن السعودية والامارات وزير الدفاع - آنذاك عبد الفتاح السيسي وهو يقمع الإخوان، سيما وانهم يرون أن مصيرهم مرتبط بهزيمة الإخوان (أريك، 2018).

واصلت قطر رسم مسار مؤيد للإخوان في أعقاب الانقلاب المصري على الرغم من التهديد الذي شاهده شركاؤها في مجلس التعاون الخليجي في جماعة الإخوان، اذ منحت قطر اللجوء لبعض قيادات الإخوان الذين فروا من مصر، وقامت قناة الجزيرة بإيوائهم في فندق خمس نجوم بالدوحة ومنحتهم فترات بث منتظمة للترويج لقضيتهم، كما بثت قناة الجزيرة احتجاجات الإخوان المسلمين المستمرة ضد الانقلاب، وفي بعض الحالات زعم أنها دفعت الإخوان المسلمين مقابل ظهورهم في قناتها، ورداً على ذلك سحبت البحرين سفراءها من الدوحة في آذار عام 2014، متهمة إياها بانتهاك مبدأ مجلس التعاون الخليجي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء. وتم حل الأزمة بهدوء بعد شهرين، وغادر قادة الإخوان المصريين الدوحة في وقت لاحق من ذلك العام، ومن وجهة نظر البحرين لم تلتزم قطر أبداً باتفاقية 2014 وانها استمرت بالعمل كحلقة وصل للشبكات الإقليمية للإخوان المسلمين (ولا تزال قطر تحتضن قيادة حماس)، التي لطالما حددت على أنها الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين، كما واصلت قناة الجزيرة الترويج لأصوات الإخوان، وغالبا ما وظفت المنافذ الممولة ومراكز الفكر ككوادرات للأخوان وحلفائهم. لذلك ليس غريبا أن جماعة الإخوان المسلمين كانوا قلب أزمة الخليج (أريك، 2018).

الاحتجاجات في البحرين والتدخلات القطرية:

بدأ مواطنو البحرين احتجاجاتهم الواسعة المناهضة للحكومة بقيادة الأغلبية الشيعية في البلاد والتي عانت لمدة طويلة في ظل سياسة التمييز، ودعت إلى الإصلاح الدستوري وإزاحة الأمير خليفة بن سلمان ال خليفة، رئيس الوزراء الأطول مدة في العالم حيث شغل المنصب منذ عام 1971. وسرعان ما أرسلت المملكة العربية السعودية قوات للمساعدة في قمع الانتفاضة التي اعتبرها قادة الخليج بأنها (مؤامرة إيرانية)، ولم تستطع الحكومة البحرينية إثبات المزاعم بمؤامرة انقلاب إيرانية)، لكن لهذه الرواية قبول واسع بين سكان البحرين السنة بالدور الإيراني إيران بالعراق ولبنان، رغم ان هذه المزاعم لم تثبت ولم يصدقها على نطاق واسع الدبلوماسيون الغربيون المتابعون للبحرين، الذين اعتبروها ليست القوة الدافعة للاضطرابات بالبحرين، ولكنها عامل تعقيد (أريك، 2018). وأن الاضطرابات في البحرين والتحول نحو نموذج حكم متشدد قد خاطر باستقرار البلد وأضر بالاقتصاد ووتر العلاقات مع عدد من الحلفاء. وقد دُفع العديد من البحرينيين وخاصة من الطائفة الشيعية، إلى المعارضة لأول مرة نتيجة الأسلوب الفظ والطائفي غالبا لقوى الأمن، وفي الوقت نفسه فإن بعض البحرينيين السنة المؤيدين للحكومة قلقون من عدم ولاء الشيعة المفترض إلى درجة أنهم يدعون الآن الاتحاد البحرين مع السعودية. هذا وإن الاشتباكات العنيفة بين المحتجين والشرطة مستمرة وحسبما يبدو متصاعدة وأنتجت مخاطر بانتشار التوترات السياسية والطائفية حتى عبر أرجاء الخليج (كننمنت، 2012، صفحة 3). فقد كانت في قلب الانتفاضة مظالم طال أمدها بشأن توزيع السلطة والثروة، وشملت دعوات إلى برلمان منتخب بالكامل وحكومة منتخبة وإنهاء لتقسيم الدوائر الانتخابية المجحف والفساد، جيل جديد من المحتجين من طيف متنوع الخلفيات شعروا بأنهم غير ممثلين في الجمعيات السياسية القائمة أو في البرلمانات الضعيفة، والأهم من ذلك أن مجموعات الشباب من كافة الأطياف ما زالت غير ممثلة في محاولات الحوار القليلة المترددة، والتي ركزت مؤخرا على الاتصالات فيما بين الحكومة والجمعيات السياسية المرخصة، وخصوصاً كبرى جماعات المعارضة جمعوية الوفاق الوطني الإسلامية، والتي يقودها رجل الدين الشيعي الشيخ علي سلمان. وبينما رغبت المعارضة بتمثيل أكثر جدية كان موقف الأسرة الحاكمة بأنهم كانوا كرماء بإدخال أي نوع من المجلس المنتخبة، فهو ترف لا تتمتع به المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المجاورتان، وبدأت الحكومة باتخاذ نهج أكثر تشددا إزاء المنشقين (كننمنت، 2012). مع إنطلاق ثورات (الربيع العربي) حاولت البحرين تحميل الاعلام وقطر المسؤولية عنها وعدم محاسبة نفسها على الاخطاء والسياسات التي قادت إلى الحالة الثورية عربياً، فقد ازدادت الضغوط على النظم العربية نتيجة للنموذج الحضاري الذي قدمه الشباب العربي في الساحات والميادين العامة، وأصبحت هذه النظم تعيش مرحلة أنكماش ودفاع عن النفس ومحاولة الانحناء للعاصفة ريثما تهدأ، لكن الأمور لم تلبث ان تغيرت بسرعة (الحسن، 2014، الصفحات 15-16). ومن جانب آخر وجدت قطر في (الربيع العربي) ضالتها لاستهداف البحرين، فقد أستغل البعض من المعارضة البحرينية الأحداث بزعامة علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المنحلة بالتعاون مع قطر، لإطلاق احتجاجات وشغب في شباط 2011، وتآمرت قطر مع الطائفيين ويقصد هنا الشيعة لدعم تلك الاحتجاجات، وفتحت

لهم الجزيرة لبث أفكارهم ودعمتهم بتقارير، ونشرت وسائل الاعلام البحرينية أخباراً مفادها العثور على مكالمات هاتفية تتضمن عبارات تؤكد وجود تنسيق وترتيبات قطرية مع الذين قادوا الاحتجاجات في المملكة خلال عام 2011، إضافة على حد التعبير إلى دور الدوحة الداعم للإرهابيين ضمن مؤامرة ثنائية مع إيران ضد المنامة، والتي حاولت قطر التبرؤ منها عبر إرسال قوات درع الجزيرة مع السعودية والتي تأسست من أجل حماية دول الخليج العربي الذي تنتمي اليه قطر (العمارات، 2021). كما توضح المكالمات المزمعة ما سعت قطر اليه خلال أحداث 2011، وهو قلب نظام الحكم وتشكيل حكومة ائتلافية وسحب قوات درع الجزيرة، والسيطرة على إذاعة وتلفزيون البحرين والإفراج عن الموقوفين كافة على خلفية قضايا إرهابية، وفي إطار الكشف عن التدخلات القطرية في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين التي كان يقصد منها قلب نظام الحكم، عرض تلفزيون المملكة تسجيلاً لعدة محادثات هاتفية جرت في شهر آذار 2011 بين مستشار أمير قطر حمد بن خليفة العطية وحسن سلطان مساعد علي سلمان، وبينت هذه المحادثات اتفاقهما على إثارة الفوضى في البلاد وبثها في قناة الجزيرة. ورغم رصدها (المؤامرة) القطرية مع المعارضة أعطت الحكومة البحرينية فرصة لكليهما ولم تتخذ أي إجراء. وأكدت الوكالة أنه في عام 2011 الذي شهد الأزمة بالبحرين نشرت قناة الجزيرة القطرية أخباراً وتقارير سلبية عن المملكة (نصير، 2019). بادرت المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة إلى تدارك الامر من خلال التحرك الاستباقي لمواجهة التحديات والمخاطر التي تعترض أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنها البحرين والتصدي للمشاريع الإقليمية التي تضر بمصالح العرب وقضاياهم، فجاء دورها في التصدي لحركة الاحتجاجات التي شهدتها مملكة البحرين في آذار عام 2011، انطلاقاً من إيمانها بمبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضوء المسؤولية المشتركة لدول المجلس في المحافظة على الأمن والاستقرار التي هي مسؤولية جماعية باعتبار أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ. وجاءت مشاركة الدولتين ضمن تحرك عام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإرسال قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين، انطلاقاً من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية الموقعة بين دول المجلس، وهو الأمر الذي كان له عظيم الأثر في إعادة حفظ الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين، والتصدي لمحاولات إثارة الفتنة والبلبله من جانب بعض الجماعات المدعومة من قبل أطراف خارجية وقتها في إشارة إلى قطر وإيران (مجلة درع الوطن، 2017). أن توقيع الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس يمثل خطوة مهمة من شأنها أن تسهم في تعزيز جهود دول المجلس لتوسيع آفاق التعاون والترابط والتكامل بينها في كافة المجالات الأمنية، سيما بعد أن وأجعت مشاكل أمنية وأعمال عنف خصوصاً في البحرين حيث قتل آسيويان مطلع تشرين الثاني 2012 في المنامة. وأوضح أن الوزراء أدانوا بشدة التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مملكة البحرين وراح ضحيتها عدد من الأبرياء من المدنيين ورجال الأمن، مجددين تضامنهم مع مملكة البحرين وشعبها في كافة الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها واستقرارها والحفاظ على مكتسبات شعبها (مجلة درع الوطن، 2017).

مقدمات الأزمة الخليجية 2017 وأثرها على العلاقات القطرية البحرينية:

تصاعدت التوترات مرة أخرى بفضل دعم قطر للحركات الإسلامية قبل وأثناء وبعد (الربيع العربي) ويلاحظ إن جذور التوترات بين قطر وجيرانها تتعمق باستمرار، فالربيع العربي في عام 2011 والدعم اللاحق لقطر للتحويلات الإسلامية في شمال إفريقيا وسوريا ودعم الاحتجاجات في البحرين، وفي الواقع فإن كل أزمة تحدث في دول مجلس التعاون الخليجي المكونة من ستة أعضاء خلال ربع القرن الماضي كانت قطر متورطة أو متهمه بطريقة ما، وربما يكون صبر قادة الخليج الآخرين على سياسات الدوحة الإقليمية المنشقة في بعض الأحيان قد انقطع في النهاية. وعند تسليم السلطة من الأمير حمد إلى ابنه البالغ من العمر 33 عامًا الأمير تميم في حزيران 2013 كانت الآمال كبيرة في بعض العواصم الخليجية في أن الأمير الشاب سيعيد ضبط نهج قطر في الشؤون الإقليمية، ومع ذلك في تشرين الثاني 2013 وبعد خمسة أشهر من حكم تميم كان رد فعل القادة الخليجيين عميقاً على التقارير في وسائل الإعلام الأمريكية التي تفيد بأن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين كانوا يعيدون تجميع صفوفهم في الدوحة بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي ومؤسسة الحكم العسكري. ونتيجة لذلك استدعى الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية الأمير تميم إلى الرياض وقدم له إنذاراً لتغيير سياسة قطر وجعل البلاد تتماشى مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. كما طلب من تميم التوقيع على اتفاقية أمنية إضافية تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول مجلس التعاون

الخليجي الأخرى، والتوقيع على تعهد بالامتنال. ولأن الشغل الشاغل كان لقيادة قطر هو السعي وراء سياسات إقليمية مستقلة، فقد مثل عام 2013 نقطة مفصلية في سلسة قطر الخارجية وسببا يضاف إلى بقية الأسباب في توتر العلاقات بينها وبين البحرين، ففي هذا العام بدأت (ثورات الربيع العربي) بالانحسار نتيجة الاخفاقات لقواها وعنف الانظمة وخاصة النظامين السوري والمصري وقيامهم بثورة مضادة حققت خروقات مهمة بدعم دول خليجية أخرى، والأخيرة ومن ضمنهم البحرين حملت قطر مسؤولية أفضال مساعدتها والغاء ما ترتب على ثورات الربيع العربي (مجلة درع الوطن، 2017). وبلغت الأزمة ذروتها في 2014 عندما رأت البحرين أن قطر لم تكن في حالة امتثال كامل للاتفاقية التي وقعها تميم، فتفجر الخلاف الخليجي البحريني - القطري بشكل علني مطلع عام 2014 وانتهى بسحب البحرين لسفيرها من قطر (أولريشسن، 2017، الصفحات 1-3). وهكذا رأى الكثير من المحللين إن حكومة قطر قد خرقت مبادئ مجلس التعاون الخليجي، ولم تهتم لأي اتفاقات عقدتها مع حكومات المجلس، لتميضي في مخالفة بنود اتفاقية الرياض عام 2014، التي تنص على منع تجنيس اي دولة خليجية لأي مواطنين أي من دول المجلس، فعملت على تجنيس عائلات بحرينية سنية فقط، وأن البحرين طالبت قطر عبر مخاطبات رسمية بالحد من أعطاء الجنسية لمواطنيها، معتبرة ذلك لا ينسجم مع العلاقات الاخوية بين البلدين، إلا أنها لم تلق أذان صاغية في الدوحة التي واصلت تقديم التسهيلات لسنة البحرين لنيل جنسيتها، ما يكشف سعي قطر لأحداث خلخلة في التركيبة السكانية لمملكة البحرين، الامر الذي يخدم ادعاءات تنظيمات يزعم أنها خارجة عن السلطة في المنامة تحاول اثبات ان نسبة الشيعة في البحرين أكثر من السنة، والدوحة لم تكتفي بذلك فتغطيتها الاعلامية لأعمال العنف في البحرين دأبت على وصفها بالاحتجاجات، وأنها تمول مجموعات حقوقية مصنوعة تسعى لتشويه صورة البحرين (أولريشسن، 2017، صفحة 2).

وعلاوة على ما تقدم فقد كان من أبرز التصورات حول أسباب الاستهداف القطري للبحرين والتوتر بينهم كما يرى باحثون في الشأن الخليجي جعل قطر نفسها في موقف التنافس، فقد زعم أن هناك مشروعاً طموحاً لدى قطر كونها شريك فاعل في مشروع إعادة تقسيم الشرق الاوسط أو ما يسمى (بالشرق الاوسط الجديد) (قناة العربية، 2021)، وانها كانت موعدة بحصة كبيرة سياسياً وجغرافياً، ولذا أخذت تعمل من جانب على استهداف البحرين اجتماعياً عن طريق عملية تشجيع الهجرة، فهي تحتاج للمخزون البشري من السنة، ولهذا فهي ترفع من سقف عدم الاستقرار في البحرين وتحفز الهجرة بأشكال عدة وبالتالي الذهاب إلى أن البحرين تمتلك مخزون بشري شيعي أكبر لأبد له أن يستلم زمام السلطة، ومن جانب اخر لدى قطر أطماع جغرافية إذ تحاول ان توسع مساحتها على حساب الأراضي البحرينية لتصبح دولة كبيرة ديموغرافياً، مما يجعلها تلعب دوراً اقليمياً وأكبر من حجمها في المنطقة متخذة من (اسرائيل) التي ترتبط بها بعلاقات جيدة نموذجاً، ويتضح ذلك في تبنيها شبكة واسعة من العلاقات مع (اسرائيل) وحماس وأيران. وأستمرت الأزمة تسعة شهور وأنتهى الخلاف بعد سلسلة من التنازلات القطرية، وشمل ذلك نقل شخصيات الإخوان المسلمين في الدوحة إلى تركيا، وأمر المعارضين الإماراتيين بمغادرة قطر، وإغلاق فرع الجزيرة في مصر، وتطبيق ميثاق الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي والتعاون الوثيق مع شركاء دول مجلس التعاون الخليجي في مسائل الاستخبارات والشرطة. لذلك فإن الأزمة تتراكم منذ سنوات لكنها لم تتخذ أبعداً أخرى نتيجة القلق من سياسة ادارة باراك اوباما (2009-2017) الثانية - آنذاك- التي حاول فيها التقرب من إيران لحل أزمة برنامجها النووي، فضلاً عن الحاجة وقتها إلى الدعم القطري المالي والعسكري في الحملة على الحوثيين التي أنقذت على الشرعية وسيطرت على صنعاء عاصمة اليمن مطلع عام 2015 (قناة العربية، 2021). وينبغي القول أن هذه الخلافات السياسية ليست جديدة ومتجددة، لطالما اعتبرت البحرين أن الدوحة ودودة للغاية مع إيران، واستفزازية للغاية في دعمها لقناة الجزيرة ووسائل الإعلام المماثلة، وداعمة للغاية للحركات الإسلامية. وتنظر البحرين مع حلفائها بشكل خاص إلى دعم قطر للجماعات التابعة للإخوان المسلمين على أنه تهديد قاتل لأنظمتهم، وبالتالي يرون أن سلوك قطر ليس مجرد مرفوض، ولكنه لا يطاق على الإطلاق (أريك، 2018). وبهذا الصدد ذهبت دراسة متخصصة أعدها باحثون متخصصون في مكافحة الارهاب في مركز بحوث الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد في صربيا والبرنامج البحثي لمكافحة الفساد في البوسنة إلى تقدير قيمة شحنات الأسلحة القادمة من دول شرق أوروبا والتي وصلت إلى ايدي مقاتلي تنظيم (داعش الإرهابي) في سوريا والعراق خلال عامي 2015-2016 بنحو 1.5 مليار دولار أمريكي، وأشارت الدراسة إلى أن هناك أموال قطرية تم دفعها لسداد فواتير شراء تلك الأسلحة وكذلك وجود تسهيلات تركية لوجستية لنقل شحنات تلك الأسلحة إلى مناطق الصراع الملتهاة في الشرق

الاطراف خلال العامين الماضيين (أريك، 2018). وذكرت الدراسة أن منطقة البلقان هي ساحة نشاط مهمة لمافيا تهريب السلاح المتعاونة مع المخابرات التركية والمعتمدة على الأموال القطرية حيث تعمل شبكات المافيا التركية على ابرام الصفقات وتوجيه شحنات الاسلحة من النوعيات شديدة الفتك والتي تشمل مضادات للدروع ومقذوفات ضد الاليات الحربية ومدافع مورتار ورشاشات ثقيلة كبيرة العيار والغام أرضية وقنابل يدوية وبكميات كبيرة من وسطاء تجار سلاح من بينهم بلغاريون وسلوفاكيون ورومانيون وتشيك كما ينتمي بعضهم إلى جمهوريات البوسنة والتشيك والجبل الاسود إلى المناطق التي تحددها تركيا بينما يقدم القطريون الأموال ثمنا لذلك بالإضافة إلى سداد فواتير الذخائر اللازمة لعمل الاف من البنادق المشتراة لدعم التوترات في الشرق الاوسط والمنطقة العربية. وتناولت الدراسة عن حصول هؤلاء الوسطاء على موافقات رسمية من حكومات بعض هذه الدول على بيع السلاح إلى زبائن في منطقة الشرق الاوسط ومن ثم تهريبه إلى عدد من أمراء الحرب هناك كالجيش السوري الحر وجماعة انصار الاسلام في سوريا وجبهة فتح الشام النصرة سابقا (المسلة، 2017). ويلاحظ إن ما تناولته الدراسة من ممارسات قطرية يتعارض تماما لما ذهب إليه هيئة الأمم المتحدة والدول الاعضاء والمجتمع الدولي التي وضعت خطة التنمية المستدامة في 25 أيلول عام 2015 وعدتها فرصة فريدة لوضع سيادة القانون والأمن ومكافحة الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة وتصميم تدابير تصدي فعالة، وعليه فإن الجهود الدولية المبذولة من أجل مواجهة التجارة والحركة غير المشروعتين عبر الحدود، أخذت تدابير تصدي متعددة الاختصاصات تكفل أحداث التكامل ما بين سيادة القانون والتنمية وحقوق الإنسان والنهجين الاجتماعي والأمني، وتهدف إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية، وتؤكد الخطة على أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدام وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية والمساواة في إطار شامل وتطلعي. فالحد من النزاعات والجريمة والعنف والتمييز وكفالة الاندماج وحسن الإدارة هي عناصر رئيسة لرفاه الشعب كما هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه خطة عالمية تستدعي خوض تحولات عميقة وإقامة شراكة عالمية جديدة (المسلة، 2017).

وفي الوقت الذي واجهت فيه المنطقة العديد من التحديات في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وقطاع الطاقة وهذه القطاعات هي الركيزة الرئيسية لمستقبل المنطقة ومستقبل الأمن الإقليمي والدولي الأوسع نطاقا. ويبدو أن التحديات الأمنية وانتشار الإرهاب تشكل أخطاراً وشيكة للكثير من الدول الأعضاء في المنظومة الخليجية، لذا فإن إعداد برنامج شامل وجيد التكامل وطنياً وإقليمياً على حد سواء من أجل تحسين الأمن وإقامة العدل وحقوق الإنسان فضلاً عن الامن البشري لهو أكثر نهج واعد حيال تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. نهجا اعتبرت قطر بأنها خارجه عنه من قبل البحرين وحلفائها (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2016).

انفجار الأزمة:

شهدت منطقة الخليج منذ بداية حزيران من عام 2017 أزمة دبلوماسية بين عدد من دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حدة منذ تأسيسه تمثلت بمقاطعة الكتلة الرباعية (المملكة العربية السعودية والبحرين والامارات إلى جانب مصر) في 5 حزيران 2017 وقطع العلاقات الدبلوماسية وغلق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها. فقد كان لكل طرف من الاطراف الاربعة مشاكله مع قطر، اذ اتهمت البحرين قطر بالعمل على إسقاط النظام الشرعي في المنامة، وازاء أخرى ذهبت إلى وصف سياسة قطر بالازدواجية بمنح الأميركيين أكبر منشأة لمحاربة الارهاب هي قاعدة العديد من جهة، وفي المقابل دعم مجموعات تمارس بعض الإرهاب باستخدام إيرادات الغاز والنفط (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2016). وتسلسلت الأحداث بعد رواية اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية في 23 أيار 2017 التي تدعيها الدول الاربعة وتنفيها قطر، حيث تم بث تصريحات منسوبة لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني وصفتها الدوحة بالادعاءات الكاذبة، رغم استعداد قطر للحوار، ومسارة امير الكويت إلى احتواء الأزمة الخليجية عن طريق بدء وساطته بين اطراف النزاع، واصل المقاطعون حملتهم الإعلامية والسياسية ضد قطر، مع وضع المزيد من الإجراءات التي فاقت الأزمة وأخرجتها عن إطارها الخليجي (الرنيتسي، د. ت، صفحة 286).

لم تحدث الأزمة الخليجية عام 2017 من فراغ، فضلاً عن الاسباب غير المباشرة التي تم ذكرها في الصفحات السابقة، كان هناك أسباب أخرى ساهمت في تاجيج الموقف وأندلاع أزمة في إطار المنظومة الخليجية وصفت من الباحثين

والمهتمين بأنها الأقوى وكادت تؤدي بالبنين الخليجي وهددت استقرار المنطقة، فمع إنتخاب دونالد ترامب (2017-2021) رئيساً للولايات المتحدة، استعادت السعودية والامارات العربية المتحدة الثقة بالنفس، ونشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي وولي العهد في السعودية، لأسباب داخلية وخارجية. وعادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية، وبدأت بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأميركية عديدة، وصولاً إلى قمة الرياض التي قدمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات مع قطر، كان أبرزها محاولة تهمة الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون والأردن، في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي والمصري، قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام قمة الرياض (الرتنيسي، د. ت، صفحة 286). ففي تلك القمة التي جمعت القادة العرب وقادة من دول العالم الإسلامي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من أيار عام 2017 والتي شهدت أجواء محمومة وإشارات عديدة تدل على وجود تأزم في العلاقة بين هذه الدول وقطر منها، الخطابات المأزومة لبعض اطراف النزاع، والثاني غياب امير قطر عن حضور حفل افتتاح المركز العالمي لمكافحة التطرف (أعتدال) في الرياض إلى جانب الزعماء والقادة الذين حضروا، كانت تحمل بين ثناياها إشارات عديدة تنذر بأندلاع الأزمة¹ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، الصفحات 3-4). أما الإشارات الأخرى أو الشرارة التي كانت السبب الذي اتكى عليه الجميع في إندلاع هذه الأزمة فهي تصريحات أمير قطر في الوكالة القطرية في الرابع والعشرين من أيار التي أوضح فيها: أن قاعدة العديد مع أنها تمثل حصانة لقطر من أطماع بعض الدول المجاورة، إلا أنها هي الفرصة الوحيدة لأميركا لأمتلاك النفوذ العسكري بالمنطقة، في تشابك للمصالح يفوق قدرة أي إدارة على تغييره، كما شدد الشيخ تميم على أن قطر نجحت في بناء علاقات قوية مع حكومة واشنطن وإيران في وقت واحد، نظراً لما تمثله الأخيرة من ثقل إقليمي وأسلامي لا يمكن تجاهله، وليس من الحكمة التصعيد معها، خاصة أنها قوة كبرى تضمن الاستقرار في المنطقة عند التعاون معها، وهو ما تحرص عليه قطر من أجل استقرار الدول المجاورة (محمد، 2019، صفحة 95). وفي رد التهم ونفيها يذهب القول أيضاً إلى إن قطر قد دفعت أكبر الأثمان بين كل الدول الخليجية نتيجة تدهور علاقتها بإيران بسبب الأزمة السورية، ليس على شكل اختطاف مواطنين لها واحتجازهم وابتزازها سياسياً ومالياً كما حصل في أزمة اختطاف المواطنين القطريين في العراق. بل أستمريت أيضاً في دفع أثمان سياسية كبيرة نتيجة لذلك، في حين حققت الامارات العربية أعلى العوائد نتيجة علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع إيران. وفيما يتعلق بالإخوان المسلمين فكان موقف قطر بأنها لم تدعمهم ولا تدعمهم وتختلف معهم، ولكنها لا ترى فيهم تنظيم إرهابي، وذلك لسببين: أولهما أنهم ليسوا تنظيم إرهابي، وثانيهما أن هذا التوسع في استخدام الإرهاب ووسم الخصوم السياسيين به يضر بالمعركة ضد التنظيمات الإرهابية، أما فيما يتعلق بقضايا تمويل الارهاب فقطر فندته من خلال مشاركتها في الحرب على الإرهاب ومكافحة تمويله وأن قطر هي حليف فعال في الحرب على الإرهاب، مستنديين في ذلك على ما أكده الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال لقائه بأمير قطر على هامش قمة الرياض (محمد، 2019، صفحة 95).

وفي رأي آخر أن قطر لم تُفاجأ بالأزمة الراهنة مع البحرين وحلفائها الخليجيين كذلك، لأنها كانت ترى وتلمس على الدوام عدم الارتياح الخليجي والمصري من تمدد الدور القطري في الإقليم والعالم. فهناك إشارات توجي بعدم الرضا عن نفوذ الدوحة الذي صار يفوق حجمها الجغرافي والديموغرافي، وما فاقم عدم الرضا الإقليمي تجاه دور قطر هو نجاح في الوقت الذي أخفق فيه الكثيرون، ومن ذلك أزمة لبنان 2006، وأزمة الساحة الفلسطينية وانقسامها، إذ تبوأ قطر دور الوسيط بين الفصائل الفلسطينية. كما كان الحضور القطري الأبرز في نزاع دارفور في السودان، والصراع على السلطة في الصومال والصراع بين الحوثيين والسلطة في اليمن، وكان للدبلوماسية القطرية دور ملموس في نزع فتيل صراعات عدة بين دول القرن الأفريقي، وأخيراً دور قطر في دعم ثورات الربيع العربي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، صفحة 4). وفي الصدد نفسه يكمن الخلاف المعلن في أنَّ الدوحة كانت ترى أنَّ العلاقات الخليجية البينية لا يعترها خلاف في الملفات الأساسية، وأنَّ الدوحة متسقة كلَّ الاتساق مع السياسات العامة للبيت الخليجي، إلا أنَّها ترى أنَّ بقية علاقاتها مع العالمين، العربي والدولي، هي جزء من سيادتها التي يجب إلا ينازعها عليها أحد، ومن ثمَّ فهي تتصرف بناءً على ذلك. وتحاجج الدوحة بأنَّ سياساتها تساند الشعوب التي تغوّلت عليها الأنظمة (التميمي، 2017، صفحة 8).

كما تذهب بعض الآراء المنحازة لقطر، أن دولة قطر الصغيرة جغرافيًا وديموغرافيًا كانت تعي أن الجغرافيا الطبيعية فرضت عليها خيارات سياسية قاسية التضاريس ومعقدة المناخ. ولم تتجاهل قطر يومًا أن موقعها بين فكي إيران زعيمة الإسلام الشيعي، والسعودية زعيمة الإسلامي السني، يفرض عليها السير على حبل مشدود، يتهددته تصاعد الصراع السعودي- الإيراني على الجغرافيا، واتساع نطاق التنافس بينهما على النفوذ. ولطالما أيقنت قطر أن تبني دبلوماسية الوساطة، ونهج استراتيجيات الحياد، والبقاء خارج لعبة المحاور، ربما يحميها من زحها في أتون صراع إقليمي يفرض عليها الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك (الرميحي، 2017، الصفحات 20-21).

بدا أن الهجوم الإعلامي للبحرين وحلفائها غير مبال بالنفي القطري لرواية تصريحات أمير قطر، ووصلت الحملة حدّ توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، وهذا تطور غير مسبوق في الخليج. ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا وسياسات، وتتجنب تناول الأسر الحاكمة، باعتبار هذا الأمر يفتح الباب واسعا أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها (التميمي، 2017، صفحة 8). وكانت البحرين قد أعلنت قطع علاقاتها مع قطر وقالت في بيان نشرته الوكالة الرسمية، إن مملكة البحرين تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر حفاظا على أمنها الوطني وسحب البعثة الدبلوماسية البحرينية من الدوحة وأمها جميع أفراد البعثة الدبلوماسية القطرية 48 ساعة لمغادرة البلاد مع استكمال تطبيق الإجراءات اللازمة، كما أغلقت البحرين الأجواء أمام حركة الطيران وإقفال الموانئ والمياه الإقليمية أمام الملاحة من وإلى قطر خلال 24 ساعة من إعلان البيان وأضاف البيان وإذ تمنع حكومة مملكة البحرين مواطنيها من السفر إلى قطر أو الإقامة فيها فإنها تأسف لعدم السماح للمواطنين القطريين من الدخول إلى أراضيها أو المرور عبرها كما تمنح المقيمين والزائرين القطريين مهلة 14 يوما لمغادرة أراضي المملكة تحرزا من أي محاولات ونشاطات عدائية تستغل الوضع رغم الاعتزاز والثقة العالية في أخواننا من الشعب القطري وغيرتهم على بلدهم الثاني (المكي، 2017). وأصدرت الخارجية القطرية أول رد على قرارات سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية الصادرة عن الدول الأربعة الداعية لمكافحة الإرهاب، فأعربت عن استغرابها وأسفها للقرارات البحرينية، معتبرة أن الإجراءات المتخذة بحقها غير مبررة، وتهدف إلى الوصاية على الدولة (B C NEWS، 2017). كما اتخذت البحرين بعد ذلك سلسلة من الإجراءات الاقتصاديةية ضد قطر، أبرزها تعليق رحلات الخطوط الجوية القطرية إليها والغاء تراخيص عملها، بينما ردت قطر بشكل عكس ميلها للتصعيد منذ الأيام الأولى حيث حذرت البحرين بأنها ستطلق النار على أي سفن تدخل مياهها الإقليمية. مما أدى إلى نتائج اجتماعية وأنسانية سلبية من أرتباك لحياة بعض المواطنين نتيجة قطع علاقاتهم مع ذويهم في البحرين وقطر وحدوث حتى حالات الطلاق بين المواطنين والمواطنات من كلا البلدين الذين خافوا البقاء في قطر نتيجة الإجراءات التي قامت بها دولتهم البحرين، وعرقلة تنقل المواطنين بين الدولتين وحركة البضائع جراء قطع العلاقات، فضلا عن الخسائر الواضحة لشركات الطيران في كلا البلدين، كما توقفت التعاملات البريدية بينهم والذي يعتبر خرق لدستور الاتحاد البريدي العالمي وأرباك لحياة المواطنين والمؤسسات، كما هددت البحرين متبعة في ذلك حلفائها بسجن وتغريم كل من يتعاطف مع قطر أو يعارض إجراءاتها، واغلقت المنافذ الاعلامية التي لها صلة بدولة قطر أو تعتبر متعاطفة معها، كما تضرر عدد من الطلبة البحرينيين المسجلين في الجامعات القطرية (العمارات، 2021). وبالمقابل تضررت البحرين اقتصادياً والتي تعتبر الخاسر والغائب الحاضر في هذه الأزمة، ذلك أن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على السعودية التي تتخبط في أزمة اقتصادية خانقة، وزادت البطالة فيها (العمارات، 2021) وفي درس آخر تمثل في مستوى الانحدار الذي بلغه الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي الرسمي والخاص حول الأزمة وحول أطرافها، أذ استعملت دول الحصار ومن ضمنها البحرين كل أنواع الأسلحة الممكنة باستثناء العسكرية منها من أجل النيل من دولة قطر وإظهارها بمظهر المعتدي، شملت الأسلحة أجزاء محترمة من الجسد الخليجي مثل المنع من الحج والعمرة والخوض في الأعراض واستغلال الأطفال لتجيش الشعور العدواني تجاه قطر وهو ما مثل سابقة في العلاقات الخليجية البيئية، كما انخرط في هذه الأزمة كثير من الفنانين والممثلين والنخب التي كان من الأصل في سلوكها الدعوة إلى المصالحة ورأب الصدع بدل النفخ على النار وتأجيج الصراع. ومن جهة أخرى كانت الأزمة مجالا ظهرت فيه مواقف نادرة كلفت أصحابها ثمنا باهظا من سجن واعتقال مثلما حدث في السعودية والإمارات تنكيلا بمن أنتقد الحصار ورفض تركيته (ازوين، 2017).

ونظراً لقلّة إمكانات البحرين على المستوى الدولي فلم تكن تستطيع التأثير بشكل كبير على مسارات الأزمة الخليجية، لذا أقتصرت دورها على الضغط السياسي والمساندة مستفيدة من هذه الأزمة على الصعيد المادي، فهي دولة أسيرة الدعم المادي من السعودية على وجه التحديد، إذ تعد البحرين من أكبر المستفيدين من برامج الأخيرة، ولذا فإن مسار علاقتها مع قطر قد يتحدد وفق التصعيد القطري - السعودي (هنيد، 2021). وفي 22 حزيران 2017 قدمت الدول الأربع من ضمنها البحرين لقطر عن طريق الكويت قائمة تضم 13 مطلباً لإعادة العلاقات مع الدوحة، من بينها إغلاق قناة الجزيرة وقطع العلاقات مع إيران، والتوقف عن منح الجنسية القطرية للمعارضين المنفيين من دول أخرى وخاصة البحرين، وأمهلتها 10 أيام لتنفيذها، ولكن الدوحة اعتبرت المطالب اعتداء على سيادتها ورفضت الانصياع للضغط، بل لجأت فوراً إلى تسريب قائمة المطالب لوسائل إعلامها، واكتفت بالقول إن المطالب ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ في حين أصرت البحرين مراراً وتكراراً على أن مطالبها غير قابلة للتفاوض، ووعدت بمزيد من التصعيد إذا مر الموعد النهائي دون اتفاق (الصاوي، 2017، الصفحات 6-7).

وأوضحت البحرين وحلفائها إنها لم تطلب أن تخضع قطر للمطالب الثلاثة عشر، بل تطلب الالتزام بالمبادئ التي أبرزها، الالتزام بمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع التمويل للجماعات الإرهابية، ووقف التحريض على الكراهية والعنف والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحتى الآن لم يصل الصراع إلى أي شيء والقرار لا يزال في طريق مسدود إلى حد كبير (أريك، 2018). وكرد فعل لما ذكر آنفاً من المطالب البحرينية الخليجية انتقد أمير قطر إتهام بلاده بدعم جماعات إرهابية، كما رفض تصنيف الإخوان المسلمين ضمن الجماعات الإرهابية، وكذلك دافع عن أدوار حزب الله وحركة حماس وإيران والعلاقة معها، وهاجم في كلمته ضمناً بعض دول مجلس التعاون حين قال إن الخطر الحقيقي هو سلوك بعض الحكومات التي سببت الإرهاب بتبنيها لنسخة متطرفة من الإسلام لا تمثل حقيقته السمحة، ولم تستطع مواجهته سوى بإصدار تصنيفات تجرم كل نشاط عادل وأضاف (لا يحق لأحد أن يتهمنا بالإرهاب لأنه صنف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، أو رفض دور المقاومة عند حماس وحزب الله)، ودعا مملكة البحرين وبقية الدول إلى مراجعة موقفهم المناهض لقطر، ووقف سيل الحملات والتهامات المتكررة التي لا تخدم العلاقات والمصالح المشتركة، مؤكداً أن قطر لا تتدخل بشؤون أي دولة، مهما حرمت شعبها من حريته وحقوقه. وأشار إلى أن قاعدة العديد مع أنها تمثل حصانة لقطر من أطماع بعض الدول المجاورة، إلا أنها هي الفرصة الوحيدة لأميركا لامتلاك النفوذ العسكري بالمنطقة (المكي، 2017). وعدت قطر أيضاً مطالب البحرين وحلفائها، وخاصة المطالب التي تمسّ جوهر سيادتها واستقلاليتها، من قبيل خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية، فضلاً عن تسليم تقارير دورية في تواريخ محدّدة سلفاً لمدة عشر سنوات، أشبه بوثيقة لإعلان الاستسلام وفرض الوصاية عليها. ولذا لجأت إلى أستمروية تبني استراتيجيات خاصة لحماية كيانها السياسي وسيادتها، بتبنيها استراتيجية حسن الجوار، واستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، واستراتيجية لبناء مكانة فريدة عالمياً وتكوين سمة وطنية تعزز الشرعية السياسية للدولة، وتبرز قيمتها وفائدتها للعالم (مجلة درع الوطن، 2017).

ولتحقيق ما تقدم أنجته قطر نحو تعزيز نشاط دبلوماسيتها التقليدية بدبلوماسية عامة، إذ تحركت مختلف القطاعات الحكومية والأهلية لإطلاق المشاريع والمبادرات التي تؤكد عدم نيل حصار البحرين وحلفائها من رؤية قطر وخطواتها وتعزيز دور قطر العالمي. وفي هذا السياق، تم إطلاق إعلان قطر للبترول ورفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 77 مليون طن إلى 100 مليون طن سنوياً، من خلال مضاعفة القطاع الجنوبي لحقل الشمال وتطويره، في خطوة وصفها خبراء الاقتصاد بأنها ستعزز مكانة قطر عالمياً، وتجعل منها رقماً صعباً في المنظمات الدولية للطاقة. وفي السياق ذاته، جاء إعلان الخطوط الجوية القطرية عن تدشين وجهات جديدة، وإعلان شركة موانئ قطر عن تدشين خمسة خطوط بحرية جديدة (التميمي، 2017، صفحة 14).

العلاقات القطرية - البحرينية بعد الحصار:

في ضوء نتائج أحداث المدة الماضية، بفرض الحصار على قطر، يمكن القول بأن الحصار فشل في تحقيق أهدافه من أستسلام قطر لمطالب دول الحصار، وأمكن لقطر تفادي الآثار السلبية اقتصادياً لهذا الحصار وإن كان بتكلفة مالية أعلى مما كانت عليه الأمور في الوضع الطبيعي، بينما بقيت بالمقابل دول الحصار تتكبد فاتورة اقتصادية بلا مقابل سياسي أو

اقتصادي، مما يجعلها تعيد النظر في ورقة الحصار الاقتصادي، الذي أصبح بلا عائد ويمثل عبء عليها في الأجل الطويل (التميمي، 2017، صفحة 15) وبهذا الصدد أعرب الشيخ خالد بن أحمد بن محمد ال خليفة وزير الخارجية البحريني، عن أسفه لعدم جدية دولة قطر في إنهاء الحصار وأزمتهما مع الدول الأربع، وهو الأمر الذي كان واضحاً تماماً في طريقة تعاملها مع الدورة الأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في 10 كانون الاول 2019 في الرياض بالمملكة العربية السعودية بإرسال من ينوب عن أميرها دون أي تفويض يمكن أن يسهم في حل أزمتهما (أريك، 2018). ونتيجة لذلك شدد وزير الخارجية البحريني على إن دولته تتمسك تماماً بموقفها ومطالبها القائمة على الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013، والاتفاق التكميلي لعام 2014، والالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية. التي عقدت في الرياض في آيار 2017، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول والبحرين خاصة، ودعم الكيانات الخارجة عن القانون، ومسؤولية كافة دول المجتمع الدولي عن مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. كما شدد على التزام البحرين بالمبادئ الست الصادرة عن أجتتماع القاهرة في الخامس من شهر تموز من العام 2017، التي نصت على الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب، وإيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحز على الكراهية أو العنف (الصاوي، 2017، صفحة 7).

كما أنه أشار إلى أن خط الرجعة بيدهم مع ايضاح عدم اهتمام بلاده بالوقت الذي تقرر فيه قطر ذلك، معزياً السبب إلى عدم امتلاك قطر اي دور حيوي في المنظومة الخليجية وأي دور فاعل حتى قبل الأزمة واصفاً أياها بالتخريب، إضافة إلى وقوفهم في الموقف الخطأ، معتبراً علاقاتهم بالنظام الإيراني وتقديم الدعم لتركيا على سوريا سياسة بعيدة عن المحيط الخليجي، سياسة فيها تخلي عن مبادئهم وعن أي دور يمكن ان يقوم به أي بلد عربي تجاه أي قضية عربية أخرى (وزارة الخارجية البحرينية، 2019، أ).

وفي ظل غياب التفاهم الاستراتيجي بين قطر والبحرين وأستمرار الانقسام الخليجي وتطور القطيعة الحادة بينهم يلاحظ تزايد التوترات بينهم من خلال الادعاءات الموجه لبعضهم، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الجدل والنقاشات بأستمرار، ويمكن الخلاف هنا في إبلاغ قطر مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن قيام أربع طائرات مقاتلة بحرينية باختراق الأجواء القطرية يوم الأربعاء الموافق 9 كانون الاول 2020، ووجهت السفارة علياء أحمد بن سيف ال ثاني، المندوبة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة إخطاراً رسمياً بذلك، وهو ما عدته البحرين ادعاء كاذب ولا يمت للحقيقة بصلة، فقامت بتوجيه رسالة عن طريق المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة، السفير جمال فارس الرويعي متهمة قطر فيها بالتحريف لزعة الأمن والأستقرار وتفاقم التوترات الاقليمية، وان مثل هذه الادعاءات تتنافى مع مبادئ حسن الجوار التي نصت عليها المواثيق الدولية. كما فسر على إنه انعكاس لعدم وجود نوايا قطرية لبحث الخلاف على مستوى ثنائي أو خليجي، في سياق إظهار الدوحة تحمسها للمصالحة والعودة إلى البيت الخليجي (وزارة الخارجية البحرينية، 2019، أ).

وفي 24 كانون الاول 2020 صدر بيان عن وزارة خارجية مملكة البحرين يوضح إن ما حدث هو تنفيذ طلعة جوية تدريبية لطائرتين نوع F-16، تابعتين لسلح الجو الملكي البحريني وطائرتين من النوع نفسه تابعتين لسلح الجو الأمريكي في منطقة التدريب المخصصة في أجواء المملكة العربية السعودية، وبعد قرب انتهاء الوقت المخصص للطلعة الجوية، قامت الطائرات الأربع بالاندماج في تشكيل واحد ومن ثم التوجه إلى أجواء مملكة البحرين عبوراً بأجواء المملكة العربية السعودية باتجاه الشرق، ولم يؤد بالطائرات الأربع إلى الأراضي القطرية (وزارة الخارجية البحرينية، 2019، أ).

وقد ناشدت البحرين الأمم المتحدة بأخذ الاجراء اللازم لوقف هذه الممارسات وحث دولة قطر على احترام ميثاق الأمم المتحدة والتعامل بحسن نية مع الأعراف وقواعد القانون الدولي، وأنه على الرغم من الإتهامات فان مملكة البحرين تلتزم بميثاق الأمم المتحدة، وسوف تواصل السعي لإيجاد حلول سلمية وفقاً للمواثيق والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار هذا من جانب (وزارة الخارجية البحرينية، 2020، ب). ومن جانب اخر ناشدت قطر الأمم المتحدة بأخذ ما يلزم وفق أحكام الميثاق لوضع حد لما وصف بالانتهاكات البحرينية، وأوضحت إن حكومتها حريصة على علاقات حسن الجوار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، مع احتفاظها بحقها الكامل في الرد على أي انتهاكات انسجماً مع حقها السيادي، وأضافت أن هذا الحادث جاء بعد توقيف البحرية القطرية زورقاً بحرينياً دخل مياهها الإقليمية دون ترخيص بهدف الصيد، وأحالت طاقمه للتحقيق، وهو ما اعتبرته المنامة انتهاكاً لقوانين مجلس التعاون

الخليجي (صحيفة العرب، 2021). ومن المواضيع الخلافية بين البلدين والتي أثارها قطر حسبما ذكر على أنها سياسة معتمدة، هي قضية الصيادين البحرينيين وتجاوزهم حدود المياه الإقليمية لبلادهم ودخولهم المياه القطرية، وأن مثل هذه الإجراءات القطرية تثير الشك حول نواياها في المصالحة أو حتى بدء المحادثات حيال القضايا العالقة بين الجانبين (وزارة الخارجية البحرينية، 2020، ب). ولدء الخطر الذي قد تسببه مثل هذه الحوادث دعت الحكومة البحرينية في كانون الاول 2020 إلى التفاوض المباشر مع دولة قطر للتوصل إلى اتفاق يسمح للصيادين في البلدين بممارسة نشاطهم وفق ما هو متعارف عليه منذ عقود، أي سماح قطر للبحارة البحرينيين بالصيد في المياه القطرية إلى الحدود القطرية - الإماراتية، فيما تسمح المنامة للبحارة القطريين بالصيد في المياه البحرينية إلى الحدود البحرينية - السعودية وبما يعود بالمنفعة على مواطني البلدين، اتفاق يراعي حقوق ومصالح كل دولة، من خلال اليات واضحة لتكون العلاقات أكثر توازناً (الخليج أونلاين، 2020). ولأبد من الإشارة إلى أن هذه الدعوات تزامنت مع إعلان الكويت اقتراب انفراج حل الخلاف الدائر في البيت الخليجي والترحيب بجهودها لطي صفحة الخلاف ومع ذهاب وزير الداخلية البحريني راشد بن عبد الله ال خليفة إلى التصريح بأن بلاده لن تسمح بإيقاف السلطات القطرية للبحارة البحرينيين في المياه البحرينية، وهنا يلاحظ البعض محاولة وزير الداخلية طرق أبواب قضية تعود إلى ما قبل عام 2001، أي النزاع الحدودي بين الدوحة والمنامة حول جزر الزبارة متناسياً حكم محكمة العدل الدولية بأنها جزر قطرية. ولم يتوقف الموقف البحريني عند هذا الحد فحسب بل نشرت وكالة الأنباء الرسمية (بنا) تقريراً في 18 كانون الاول 2020 قالت إنه يرصد انتهاكات قطر للمواثيق الخليجية والدولية والقيم الإنسانية فيما يتعلق بقطع الأرزاق والتعدي على حقوق الصيادين البحرينيين (الخليج أونلاين، 2020). وفي ظل الوساطة الكويتية وقربة عقدين على طي الخلاف يبدو أن هناك من يريد إعادة افتعال مشكلة جديدة لضرب المصالحة الخليجية القريبة عندما قامت المنامة بإعادة فتح ملف حسمته محكمة العدل الدولية قبل نحو 20 عاماً، أو أنه (تخبط) تمارسه القيادة السياسية في البحرين مما يضر بمصالحها بمنظومة مجلس التعاون ومجتمعها (صحيفة العرب، 2021). كما تذهب الصحف إلى تناول طبيعة العلاقات التي يلاحظ أنها متوترة ومتشابكة باستمرار. إذ أوضحت صحيفة أخبار الخليج البحرينية أن قرار المقاطعة ليس وليد المرحلة الراهنة، وإنما جاء نتيجة حتمية لتاريخ طويل من (المؤامرات) والتدخلات القطرية التي أستهذفت زعزعة أمن مملكة البحرين واستقرارها، ونشر الفوضى والتخريب ومحاولة قلب نظام الحكم الشرعي في البلاد داعية النظام القطري أن يعود إلى جادة الصواب، ويتخلى عن سياسته المعادية لأمن الشعوب الخليجية والعربية، وأن يعيد النظر في نهجه في ظل ما يواجهه العالم من أزمة إنسانية جراء تفشي جائحة فيروس كورونا (صحيفة العرب، 2021)، ويتوقف عن تدخلاته في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين وغيرها من دول المنطقة. موضحة أن حل الأزمة القطرية مع دخولها عامها الرابع هو بتقيدها بالمبادئ النابعة من اتفاقيتي الرياض 2013 و2014، والتزامها الجاد بمكافحة التطرف والإرهاب، ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة لهما، وإيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحز على الكراهية أو العنف، والأمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين وغيرها حتى تعود قطر إلى حاضنتها الخليجية والعربية (الخليج أونلاين، 2020، ب).

وفي السياق نفسه ردت صحيفة الشرق القطرية على ذلك من خلال توجيه العديد من الاتهامات للبحرين التي أبرزها خرق الاتفاقيات الدولية السابقة، واستمرار الإجراءات التعسفية أحادية الجانب للعام الثالث على التوالي وخاصة فيما يتعلق بالجانب الانساني وما صاحب ذلك من ضرر في النسيج الاجتماعي الخليجي تسببت فيه تلك الانتهاكات للاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (الخليج أونلاين، 2020، ت).

وحتى عام 2020 لم يتم تحقيق أي انفراج في علاقات الطرفين رغم كل المحاولات الدبلوماسية لإنهاء الخلافات، وبهذا الصدد هناك توتر جديد حدث خلال العام نفسه تسبب به إجلاء قطر لـ 31 مواطناً بحرينياً عالقاً في إيران بسبب فيروس كورونا المستجد إلى مطار حمد الدولي في الدوحة، إذ إتهمت الحكومة البحرينية نظيرتها القطرية بأنها تؤثر على الإجراءات الاحترازية الطبية الخاصة بمواجهة الفيروس، من خلال رحلات تجارية تعرض المسافرين للمخاطر، في حين صرحت حكومة الدوحة من خلال مكتب الاتصال الحكومي إنها تواصلت مع مسؤولين في الحكومة البحرينية للاستفسار عن الطريقة المثلى لإيجاد حل لهؤلاء المواطنين العالقين لكن الأخيرة رفضت، آذ أنها لا تسمح بعبور الطائرات التجارية القطرية (B B C NEWS، 2020، ب).

وعرضت قطر على الحكومة البحرينية أن يغادر البحرين إلى وطنهم على متن طائرة خاصة، دون أن تتحمل مملكة البحرين أو الأفراد المعنيون تكاليف الرحلة، ولكن السلطات البحرينية رفضت هذا الخيار، كما أشار بيان المكتب أن قطر أجرت فحص كورونا المستجد على هؤلاء البحرينيين العالقين، وأدخلتهم فندقاً مخصصاً للحجر الصحي لمدة أسبوعين، وستعمل على تحمّل كل تكاليف إقامتهم وعلاجهم، لكن البحرين رفضت الإجراء القطري، وقال مركز الاتصال الوطني البحريني في بيان له إن على السلطات القطرية التوقف عن التدخل بما يؤثر على هذه الترتيبات المتخذة، من خلال رحلات جوية تجارية تعرّض كافة المسافرين على تلك الرحلات لمخاطر صحية، وأضافت أن هذه الرحلات تفتقر إلى القواعد الصحية اللازمة (B B C NEWS، 2020، ب). ومما يدل على حدة التوترات أتهم مستشار ملك البحرين للشؤون الدبلوماسية الشيخ خالد بن أحمد قطر بالإساءة المبيتة لمملكة البحرين، وباستخدام مسالة إنسانية مثل جائحة الكورونا في خططها (ومؤامراتها) على الدول والشعوب حسب ما نقلته صحيفة الأيام المحلية، وإن ما قامت به قطر أمر مستنكر ويستوجب موقفاً دولياً واضحاً منها، لأنها عزّضت العالقين للخطر الشديد (عربية DW، 2020). وبدورها قامت وزارة الصحة البحرينية بالتنسيق مع السلطات العمانية لنقل جميع المواطنين المتواجدين في مسقط القادمين من إيران عبر الدوحة على متن طائرة مؤجرة لإجلائهم، وتقدمت البحرين بشكر سلطنة عمان على تعاونها لإجلاء المواطنين، وأتخذها لجميع الإجراءات الاحترازية والوقائية بما يحفظ صحة وسلامة الجميع. وتجاهلت وزارة الصحة البحرينية الإشارة إلى الإجراءات القطرية التي وصفت بمغازلة البحرين، مكتفية بالإشارة إلى أنها ستخضع هؤلاء المواطنين للفحوصات المخبرية (عربية DW، 2020).

الخاتمة:

يبدو وأضحاً من تتبع سير العلاقات بين البلدين تشوبها المواضيع الخلافية، وهذه الخلافات متجددة ليست جديدة تتأثر بالازمات في منطقة الخليج العربي وتعطي متغيرات على النظم السياسية العربية. حتى نهاية عام 2020 لم يتم تحقيق أي انفراج في العلاقات رغم كل المحاولات الدبلوماسية لإنهاء الخلافات وأبرزها الوساطة الكويتية. أن الدول الخليجية ومن ضمنها البحرين ترى أن سياسات الدوحة مع المنظمات والدول العربية تضر الامن المشترك للخليج، ومن الجانب الآخر تبرز شخصية الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني الذي كان يطمح إلى أن تؤدي قطر دوراً كبيراً في محيطها ويستفاد شعبها من الثروة الجديدة الضخمة ويرغب في إن يزف قطر إلى الحداثة، ولذا كانت ترى قطر علاقاتها مع العالمين العربي والدولي جزء من سيادتها يجب ان لا ينازعها عليها إحد، ونتيجة لذلك من المستحيل إن تقبل بفرض الوصاية عليها أو التراجع عن سياستها في ظروف من التهديد وفرض العقوبات وشن الحملات الاعلامية عليها من قبل البحرين أو حلفائها. وتبدو الخسارة في ظل استمرار الخلافات والازمات وأضحة المعالم ليس على الجانب السياسي فقط بل حتى في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما شملت الخسارة البيت الخليجي لان الأزمة الخليجية كشفت عن الخلل القائم في علاقات دولها. ولذلك أرى إن ما يجب الاصرار عليه للخروج من الأزمة أرادة سياسية للتسوية والاصلاح، تسوية الخلافات وحواراً بين الانداد، يجري فيه التفاهم على جميع القضايا وأيجاد أرضية مشتركة لذلك، بدلاً من لغة التهديد وتقديم التنازلات أو الاعتماد على الدعم الخارجي، حفاظاً على وحدة مجلس التعاون الخليجي الذي يفترض به ان يكون المكان الملائم لحل الازمات العربية.

قائمة المصادر والمراجع

- جين كننمنت. (2012). البحرين: ما وراء الجمود. لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية.
- عبد الحافظ الصاوي. (2017). حصار قطر، الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة. أسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
- عمر الحسن. (2014). كيف ادارت البحرين أزمة فبراير 2011. لندن. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2016). البرنامج الاقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان 2016_2021. القاهرة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

شمعون بيريس. (1994). الشرق الاوسط الجديد. ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ. المملكة الاردنية، ط1.

UNFPA. (2020). فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) من منظور النوع الاجتماعي. نيويورك.

الأنطاريح والرسائل الجامعية

عبد القهار احمد محمد. (2019). الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة كما يعكسها المضمون الخبري في موقعي روسيا اليوم والحرّة (دراسة تحليلية) للمدة من 20/5/2017 إلى 20/5/2018. العراق: كلية الاداب، جامعة تكريت، رسالة ماجستير غير منشورة.

البحوث والدوريات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (مايو، 2017). أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها.

صحيفة العرب. (2021). هل تسعى قطر لاستثناء البحرين من المصالحة، العدد (11948). تم الاسترجاع من موقع <https://alarab.co.uk>.

فؤاد ابركان. (2021). السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب: الاستثمار في القوة الناعمة. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 10 (العدد 1).

مجلة درع الوطن. (2017). الامارات والسعودية (علاقات اخوية وشراكات راسخة في مواجهة التحديات والمخاطر).

مجلة درع الوطن. (2017). القيادة القطرية تمضي في العناد وتعتمد على تحالفات هشة.

مجيد شهاب. (2009). الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين. كلية الاداب، مجلة اداب الكوفة (العدد 5).

محمد الرميحي. (2017). الأزمة الخليجية وتداعياتها، الوقائع والمآلات: قراءة أستشرافية. مجلة سياسات عربية، (العدد 27).

محمود الرنتيسي. (د. ت). السياسة التركية تجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة. مجلة دراسات الشرق الاوسط.

نواف التميمي. (تموز، 2017). الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة. مجلة سياسات عربية، العدد (2).

المقالات العلمية

تراجر أريك. (2018). الإخوان المسلمون أصل أزمة قطر.

The Atlantic <https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/07/muslim-brotherhood-qatar/532380/>

درة المكي. (23 يونيو، 2017). فهم ما أدى إلى أزمة الخليج. تاريخ الاسترداد 5 8، 2021، من جامعة المشاة البحرية: [https://www.usmcu.edu/Portals/218/CAOCL/RCLFMinutes/RCLFMinute2-Leading to the Gulf Crisis.pdf?ver=2019-03-12-113317-233](https://www.usmcu.edu/Portals/218/CAOCL/RCLFMinutes/RCLFMinute2-Leading%20to%20the%20Gulf%20Crisis.pdf?ver=2019-03-12-113317-233)

فارس محمد العمارات. (2021). دولة قطر (730) يوماً على الحصار. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

كريستيان كوتس أولريشسن. (2017). قطر: (طفل الخليج المشكلة مع تصاعد المواجهة بين الدولة الصغيرة وجيرانها) مع القاء نظرة فاحصة على تاريخها المثير للجدل.

The Atlantic. <https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/06/qatar-gcc-saudi-arabia-yemen-bahrain/529227> . /

المواقع الإلكترونية

5B B C NEWS ، 6 ، (2017) دول عربية تقطع علاقاتها مع قطر " لدعمها الارهاب " وقطر تأسف. تاريخ الاسترداد <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690> من 29، 6، 2021،

B B C NEWS (4 يونيو، 2020، ب). أزمة الخليج: ما آفاق المصالحة في الذكرى الثالثة لمقاطعة قطر. تاريخ الاسترداد <https://www.bbc.com/arabic/inthepress-52922414> من 12، 8، 2021،

احمد نصير. (30، 6، 2019). مؤامرات قطر ضد البحرين. تاريخ الاسترداد 24، 6، 2021، من العين الأخبارية: <https://al-ain.com/article/qatar-bahrain-conspiracy>

الخليج أونلاين. (24، 12، 2020). قطر تبلغ مجلس الأمن بخرق مقاتلات بحرينية لأجوائها. تاريخ الاسترداد 10، 8، 2021، [/https://alkhaleejonline.net](https://alkhaleejonline.net)

الخليج أونلاين. (21، 12، 2020، ب). البحرين تدعو للتفاوض المباشر مع قطر بشأن الصيادين. تاريخ الاسترداد 10، 8، 2021، [/https://alkhaleejonline.net](https://alkhaleejonline.net)

الخليج أونلاين. (19، 12، 2020، ت). بعد عقدين على حلها نهائياً.. لماذا تشعل البحرين أزمة حدودية مع قطر؟ تاريخ الاسترداد 10، 8، 2021، <http://khaleejonline.net/4EZq9r>

المسلة. (7، 5، 2017). تقرير أوربي: تركيا وقطر مولتا الارهاب في العراق وسوريا. تاريخ الاسترداد 2، 7، 2021، من <https://almasalah.com/ar/news/99246>

عربية (29DW). ، 2، (2020) رغم كورونا (توتر جديد بين قطر والبحرين بسبب إجلاء عالقين). تاريخ الاسترداد 12، 8، 2020، من <https://www.dw.com/ar>

فارس محمد العمارات. (2021). دولة قطر (730) يوماً على الحصار. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

قناة العربية. (29، آيار، 2017). قطر والخليج تاريخ من التوتر والمواقف المتضاربة. تاريخ الاسترداد 20، آيار، 2020، من <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/gulf/2017/05/29>

قناة العربية. (29، 6، 2021). برنامج بانوارما الأخباري (الاستهداف القطري للبحرين... لماذا). تاريخ الاسترداد 28، 6، 2021، من يوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=rQQ0XIKKbUQ>

محمد هنيدي. (14، يناير، 2021). دروس من أزمة الخليج. تاريخ الاسترداد 7، 8، 2021، من 21 موقع عربي الإلكتروني: <https://arabi21.net/story/1328481>

محمد ازوين. (2، 12، 2017). قطر صمدت والخسائر الاقتصادية لدول الحصار كبيرة. تاريخ الاسترداد 30، 7، 2021، من موقع الجزيرة الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/12/2/>

وزارة الخارجية البحرينية. (10، 12، 2019، أ). معالي وزير الخارجية يعرب عن أسفه لعدم جدية دولة قطر في إنهاء أزمته مع الدول الأربع. تاريخ الاسترداد 9، 8، 2021، من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية البحرينية:

<https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8266&language=ar-BH&ItemId=12038>

وزارة الخارجية البحرينية. (26، 12، 2020، ب). مملكة البحرين توجه رسالة إلى مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة رداً على الادعاءات القطرية الباطلة. تاريخ الاسترداد 8، 8، 2021، من الموقع الإلكتروني لوزارة

الخارجية البحرينية: تم الاسترجاع من موقع:

<https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8266&language=ar-BH&ItemId=15150>